



# فاعلية قرار محكمة الجنائيات الدولية باختصاصها القضائي على الأراضي الفلسطينية ”قراءة تحليلية في التحديات والأفاق“

محمد يوسف

إسرائيل عام 1967م، حيث قررت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية بالأغلبية أنَّ الاختصاص الإقليمي للمحكمة في فلسطين تشمل الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد حرب عام 1967، وهي غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، على

## مقدمة:

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية<sup>1</sup>، قراراً في الخامس من فبراير 2021<sup>2</sup>، يقضي بأن المحكمة ومقرها لاهاي لها ولاية قضائية على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها

<sup>1</sup> لمحة مختصرة عن محكمة الجنائيات الدولية تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي هي محكمة دولية دائمة بموجب معاهدة «نظام روما الأساسي» في 1 تموز/يوليو 2002. وتمثل سلطتها في «ممارسة ولائها القضائية على أشخاص فيما يتعلق بأخطر الجرائم التي تثير قلماً دولياً»، والمعروفة بأنها «جريدة الإبادة الجماعية»، و«الجرائم ضد الإنسانية» و«جرائم الحرب» و«جريدة العدوان». والأهم من ذلك أن ولائية المحكمة الجنائية الدولية «مكفلة للولاية القضائية الجنائية الوطنية».

<sup>2</sup> Decision on the ‘Prosecution Request Pursuant to Article 19(3) for a Ruling on the Court’s Territorial Jurisdiction in Palestine’ International Criminal Court, 5/2/2021, accessed on 4/4/2021, at: <https://bit.ly/3dfzsbZ> .

الطريق نحو التحقيق في الجرائم التي ارتكبها إسرائيل في الأراضي المحتلة وبالتالي إدانة إسرائيل سيكون عملية معقدة وطويلة قد تتمتد لسنوات وتنطوي على العديد من التحديات والصعوبات، كما أن هذا القرار يفتح الباب أمام التساؤلات التي تشار دوماً حول فعالية القانون الدولي والقرارات الدولية تجاه القضية الفلسطينية وتأثيرها على الاحتلال الإسرائيلي، كيف يمكن للفلسطينيين أن يستفيدوا من هذا القرار وأن يوظفوه كأداة ضغط على إسرائيل في إطار نضالهم المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي؟

نذكر هنا أن هذه ليست المرة الأولى التي تلتحق فيها المحكمة الجنائية الدولية بإسرائيل بسبب جرائم حرب مزعومة. وفي القضية المعروفة بقضية مافي مرمرة (**Mavi Marmara**)

قامت قوات من جيش الاحتلال الإسرائيلي عام 2010 بالإغارة على إسطول يحمل مساعدات إلى قطاع غزة، وأسفرت عملية الاقتحام عن مقتل تسعة مواطنين أتراك، بعد هذا الهجوم على السفينة التركية والمطالبة بفتح تحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية بالجرائم المرتكبة، رفضت بنسودا<sup>3</sup> توجيه أي اتهامات لإسرائيل، وخلصت إلى أنه ”لا أساس وجيه يدفع إلى الاستنتاج

اعتبار أن فلسطين هي طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

يأتي هذا القرار بعد أكثر من عشر سنوات من المحاولات الفلسطينية تحويل إسرائيل المسئولية الجنائية عن جرائم الحرب التي تقوم بها، وقد بدأت أولى هذه المحاولات بعد الحرب على غزة في عام 2008-2009. هناك 3 ملفات رئيسية قدمها الفلسطينيون للمحكمة الجنائية الدولية من أجل التحقيق فيها وهي: ملف المستوطنات - ملف الأسرى - ملف الحرب على غزة 2014 - كل من هذه الملفات يحتوي على مئات الوثائق حول انتهاء إسرائيل للمواثيق والمقررات الدولية وخاصة ملف الاستيطان الذي يعتبر الورقة الأقوى والأكثر حظاً في إطار إدانة إسرائيل ومحاكمة قادتها أمام محكمة الجنائيات الدولية.

هناك 3 ملفات رئيسية قدمها الفلسطينيون للمحكمة الجنائية الدولية من أجل التحقيق فيها وهي: ملف المستوطنات - ملف الأسرى - ملف الحرب على غزة 2014

حتى اليوم، هناك 123 دولة طرفاً في النظام الأساسي لمعاهدة روما، وقد وقّعت عليه الولايات المتحدة وإسرائيل عام 2000، ولكنها أبلغتا الأمين العام للأمم المتحدة بعد ذلك بعامين أنهما لن تصادقا عليه، وبالتالي لن تكونا مقيدتين بأي التزامات تترتب عليه. وبدون هذا التصديق، فإنهما ليستا طرفاً في المعاهدة.

<sup>3</sup> فاتو بنسودة (بالإنجليزية: Fatou Bensouda) (من مواليد 31 يناير 1961) هي محامية غامبية، وهي المستشارة السابقة لبيجي جامح الرئيس الثاني لغامبيا من 1994 إلى 2017، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية منذ يونيو 2012، بعد أن شغلت منصب نائب المدعي العام المسؤول عن شعبة الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية منذ عام 2004، وبعد أن كانت وزيراً للعدل في غامبيا. وقد شغلت مناصب المستشار القانوني والمحامي المحاكم في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.



مؤتمر صحفي حول قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن قضية مافى مرمرة في مقر IHH في استانبول

المرتكبة ضدهم، كما يمكن أن تحاول إغراء القيادة الفلسطينية عبر الإعراب عن نيتها بالعودة لطاولة المفاوضات فيما إذا سحب التحقيق من المحكمة الجنائية الدولية ومن المحتمل أن تقبل القيادة الفلسطينية بهذا العرض .

الجدير بالذكر أن إسرائيل ليست عضواً في ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية<sup>6</sup>، ومن المتوقع أن تستخدم ذلك للتخلص من التعاون مع المحكمة وعرقلة التحقيق؛ كما أن هناك دولاً ذات تأثير كبير، ترفض محكمة إسرائيل كألمانيا التي تتckلف بجزء كبير من تمويل محكمة الجنائيات الدولية<sup>7</sup>، أضف إلى

بأن أي قضية محتملة قد تترجم عن هذا الوضع ستكون على قدر كافٍ من الخطورة.”.

### التحديات والصعوبات:

كما أسلفنا سابقاً فتح ملفات التحقيق بالجرائم التي ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة<sup>5</sup> ستكون عملية معقدة وملينة بالصعوبات، حيث ستفعل إسرائيل ما بوسعها لجعل مهمة الفلسطينيين في إدانتها أمام المجتمع الدولي مستحيلة، قد تلجم إسرائيل أيضاً وفي إطار عرقلة مسار التحقيق للتحالف مع الدول الأوروبية المتضامنة معها كي تضغط على الفلسطينيين لإرغامهم على سحب التحقيق في الجرائم

<sup>4</sup> ICC orders prosecutor to reconsider closure of ‘Mavi Marmara’ probe, Jerusalem Post, SEPTEMBER 3, 2019, last accessed 4/4/2021 at: <https://www.jpost.com/Middle-East/ICC-orders-prosecutor-to-reconsider-closure-of-Mavi-Marmara-probe-600440>.

<sup>5</sup> الأرضي الفلسطينية المحتلة هي الأرضي التي احتلتها إسرائيل بعد حرب عام 1967 وتشمل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية ولا يعترف بسيادة إسرائيل على هذه الأرضي وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

<sup>6</sup> The States Parties to the Rome Statute, International criminal court, accessed on 04/04/2021, at: [https://asp.icc-cpi.int/en\\_menus/asp/states\\_parties/pages/the\\_states\\_parties\\_to\\_the\\_rome\\_statute.aspx#I](https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/states_parties/pages/the_states_parties_to_the_rome_statute.aspx#I)

<sup>7</sup> Financial statements of the International Criminal Court for the year ended 31 December 2018, ICC-ASP/18/12 July 2019, accessed on 4/4/2021, at: [https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp\\_docs/ASP18/ICC-ASP-18-12-ENG.pdf](https://asp.icc-cpi.int/iccdocs/asp_docs/ASP18/ICC-ASP-18-12-ENG.pdf).

الداخلي، وبالتالي ينتفي دور المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق.

## مدى فاعلية محكمة الجنائيات الدولية والقرارات الدولية في إطار إدانة إسرائيل:

منذ العام 2000 تولت محكمة الجنائيات الدولية 30 قضية انتهت بـ 9 إدانات و 4 أحكام بالبراءة<sup>11</sup>، مما يضع فاعليتها موضع سؤال و شك، هناك ضغط كبير من الدول الأوروبية التي تقف إلى جانب إسرائيل كبريطانيا وفرنسا والمانيا حيث رفضوا قرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبها إسرائيل في فلسطين، والمشكلة أن القانون الدولي اليوم محکوم بتجاهات المنظومة المرتبطة بالدول الخمسة الأعضاء في مجلس الأمن، فعندما يكون هناك توافق بين هذه الدول على تسوية خلاف أو نزاع ما فإن هذا الخلاف يتم حله، بينما إذا لم تتوصل هذه القوى الخمسة إلى توافق وكان هناك اختلاف في وجهات النظر فهذا قد يؤدي في الغالب إلى تعثر الحل واستمرار النزاع.

بالنسبة للعديد من الفلسطينيين والقيادة الفلسطينية، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية تمثل وسيلة الملاذ الأخير لهم في السعي لتحقيق العدالة ومحاكمة الاحتلال عن الجرائم التي يرتكبها بحقهم. تكمّن أهمية تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في قدرته على تحدي عقود من الإفلات الإسرائيلي من العقاب، والذي يتجرّر بعمق في القمع الممنهج للشعب الفلسطيني. تتمتع المحكمة الجنائية الدولية بصلاحية الملاحقة القضائية النهائية لمرتكبي الجرائم الجسيمة

ذلك أن المدعي العام الجديد للمحكمة كريم خان، بريطاني الجنسية، يعد من الشخصيات المفضلة من قبل إسرائيل<sup>8</sup>، كما ترفض بلاده أيضاً محاكمة إسرائيل، ولهذا ”سيكون هناك تأثير وضغط من قبل حكومته عليه وعلى قراراته بلا شك“، ومنتصف حزيران القادم تنتهي ولاية ”بنسودا“، ويترسل المدعي العام الجديد كريم خان<sup>9</sup> مهامه.

إحدى أكبر التهديدات والتحديات التي تواجه الفلسطينيين فيما يتعلق بإعلان محكمة الجنائيات الدولية اختصاصها على الأراضي الفلسطينية هو أنه يمكن أن يتم إدانة بعض فصائل المقاومة الفلسطينية كعناصر حركتي حماس والجهاد الإسلامي واتهامهم باطلاق صواريخ تجاه المستوطنات الإسرائيلية وبارتكاب جرائم ضد إسرائيل، حيث قالت بنسودا إن هناك أساساً معقولاً للاعتقاد بأن جرائم الحرب قد ارتكبت من قبل الجانبين خلال العملية العسكرية الجرف الصامد عام 2014. وفي الوقت نفسه، قالت إن حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الفلسطينية ربما ارتكبت جرائم حرب<sup>10</sup>.

كما يمكن أن تلجم إسرائيل لاستغلال بعض الثغرات القانونية لصالحها في إطار عرقلة جهود محكمة الجنائيات الدولية في التحقيق، على سبيل المثال كما هو معروف في حال التحاكم لمحكمة دولية يجب أن لا يكون الموضوع محل تحقيق في المحاكم الداخلية فلو كانت ملفات الجرائم يتم النظر بها من قبل المحاكم الإسرائيلية فهذا سيُنفي دور المحكمة الجنائية الدولية ومن الوارد جداً أن تقوم إسرائيل باللعب على هذا الوتر، وفتح تحقيق في الجرائم على المستوى

<sup>8</sup> “UK's Karim Khan Elected next ICC Prosecutor, will Replace Controversial Bensouda,” The Times of Israel, 13/2/2021, accessed on 4/4/2021, at: <http://bit.ly/2ZlIQSp>.

<sup>9</sup> محامي وحقوقي بريطاني باز أنتخب مدعياً عاماً حديثاً للمحكمة الجنائية الدولية خلفاً للقاضية العامية فاتو بنسودا التي فرضت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عقوبات بحقها. ويقود خان (50 عاماً) حالياً تحقيقاً للأمم المتحدة حول الفطائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق.

<sup>10</sup> Statement of ICC Prosecutor, Fatou Bensouda, on the conclusion of the preliminary examination of the Situation in Palestine, and seeking a ruling on the scope of the Court's territorial jurisdiction,ICC, 20 December 2019.

<sup>11</sup> “Facts and Figures,” International Criminal Court, accessed on 4/4/2021, at: <http://bit.ly/37e0prZ>.



وصول وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي وهو يحمل وثائق قبل تقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بهولندا في 25 تموز / يونيو 2015.

حتى الآن، لم يعالج أي تحقيق دولي أو آلية تابعة للأمم المتحدة بشكل فعال محنّة الشعب الفلسطيني ككل، بما في ذلك الفلسطينيون المقيمون على جانبي الخط الأخضر واللاجئين والمنفيين الفلسطينيين الذين حرموا من حقهم في العودة إلى فلسطين. وفي حين أن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية في فلسطين محدودة ، إلا أنها يمكن أن تتحقق تقدماً فيما يتعلق بتجزئة الشعب الفلسطيني وتمزيق نسيجه الديموغرافي ونظام الفصل العنصري الذي تنتهجه إسرائيل ضد الفلسطينيين وذلك من خلال محاولة التحقيق في قضية الإنكار المستمر لحق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم التي هجروا منها قسراً ومقاضاة إسرائيل على ذلك<sup>12</sup> ، تماماً كما جرى فيما يتعلق بالوضع في بنغلاديش / ميانمار ، حيث أقرت نفس الدائرة التمهيدية الأولى ، في أيلول / سبتمبر 2018 ، بأن الحرمان من حق العودة لشعب الروهينغا

في فلسطين. وبالتالي فإن ذلك يوفر وسيلة مهمة لمتابعة تنفيذ توصيات المساءلة والملاحقة الصادرة عن هيئات التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن فلسطين.

نظرًا لشروط انضمام دولة فلسطين إلى نظام روما الأساسي ، تم تحديد الاختصاص الزمني للمحكمة في 13 يونيو 2014<sup>12</sup> ، وحيث أن هذا الإطار الزمني يغطي الحملات الإسرائيليية العسكرية واسعة النطاق كالقطائع التي ارتكبت خلال "عملية الجرف الصامد" على قطاع غزة في عام 2014 والقمع الممنهج لمظاهرات مسيرة العودة الكبرى في غزة في 2018-2019 وما رافقها من عمليات قتل واعتقال بحق الفلسطينيين ، إلا أنه لا يشمل سوى جزء بسيط من الحرمان المستمر للشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية في العيش بحرية وكرامة وحقه في تقرير مصيره منذ النكبة في عام 1948.

<sup>12</sup> [https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/press/Palestine\\_A\\_12-3.pdf](https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/press/Palestine_A_12-3.pdf).

في إسرائيل، حيث يعاني المحتجزون من التعذيب الروتيني وغيره من ضروب سوء المعاملة.

فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني صدرت العديد من القرارات من مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة ضد إسرائيل ولكن لم يستفيد الفلسطينيون منها، فهل هذا يشكك في مدى فاعلية القانون الدولي؟

لا يمكن الجزم بذلك والأخفاقات التي لم ينتصر فيها القانون الدولي كانت ناتجة عن عدة أسباب منها المساومات والصفقات التي تحصل على المستوى السياسي والضغوط من الدول ذات النفوذ والقوة كما حصل مع تقرير غولdstون الذي حقق بالحرب الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008- 2009 والذي تم سحبه والتنازل عنه لاحقاً من قبل الجانب الفلسطيني مقابل وعد باستئناف المفاوضات من قبل اسرائيل (Quid quo pro<sup>13</sup>، أيضاً كانت هناك محاولات مهمة في الجانب القانوني فيما يخص ملاحقة المجرمين الاسرائيليين المسؤولين عن مجرر صبرا وشاتيلا في المحاكم البلجيكية و المحاكم البريطانية، حيث وصل الأمر إلى أن المطلوبين من ضباط

قد يشكل جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 7. (1) (ح) و 7 (1) (ك) من نظام روما الأساسي. مستشهدة بالحق في دخول الفرد إلى بلده بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام 1973.

لدى محكمة الجنائيات الدولية الاختصاص القانوني فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية والمتمثلة في الفصل العنصري ويجب أن تتحقق في استمرار دولة الاحتلال الإسرائيلي باتباع نظام ممنهج في إطار القمع المستمر للفلسطينيين، وترسيخ سياسة الفصل العنصري، هذه المزاعم والسياسات أقر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية باستلامها بالفعل في عام 2017<sup>14</sup> عند التحقيق بهذه الادعاءات يجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تأخذ في الاعتبار السياق الأوسع للتغريب الإسرائيلي للنسيج الديموغرافي الفلسطيني، وتجزئة المجتمعات الفلسطينية وفصلها عن محيطها جغرافياً واجتماعياً، بما في ذلك من خلال فحص الجرائم التي تتجاوز الخط الأخضر، مثل النقل غير القانوني للأسرى الفلسطينيين من الأراضي المحتلة إلى مرافق الاحتجاز

فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني صدرت العديد من القرارات من مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة ضد إسرائيل ولكن لم يستفيد الفلسطينيون منها، فهل هذا يشكك في مدى فاعلية القانون الدولي؟

<sup>13</sup> Israeli Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid, E/ESCWA/ECRI/2017/1, accessed on 18/4/2021, at : <https://web.archive.org/web/20170316054753/https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/israeli-practices-palestinian-people-apartheid-occupation-english.pdf>.

<sup>14</sup> See paragraph 63 at : [https://www.icc-cpi.int/itemsDocuments/2017-PE-rep/2017-otp-rep-PE\\_ENG.pdf](https://www.icc-cpi.int/itemsDocuments/2017-PE-rep/2017-otp-rep-PE_ENG.pdf)

<sup>15</sup> PA stonewalled the Goldstone vote, al Jazeera, 26/01/ 2011, accessed on 04/04/2021, at: <https://www.aljazeera.com/news/2011/1/26/pa-stonewalled-the-goldstone-vote>.

والدولية مع أهالي حي الشيخ جراح، تطورت فيما بعد لصدامات مع المستوطنين وقوات الاحتلال التي أصبح تتمركز بشكل دائم في الحي في إطار حماية المستوطنين اليهود، وإخמד حملات التضامن المحلية مع سكان الحي المهددين بالتهجير.

يمكن أن يستغل الفلسطينيين قضية تهجير العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جراح ومصادرة البيوت ومنحها للمستوطنين اليهود في إطار ملف الاستيطان، وهو أحد الملفات الرئيسية التي قدمتها السلطة الفلسطينية لمحكمة الجنائيات الدولية للتحقيق فيه، وبالنظر إلى أن إسرائيل في القدس الشرقية والاراضي التي احتلتها بعد حرب عام 1967 تعتبر قوة احتلال من وجهة نظر القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، خاصة وإن تهجير أهالي الشيخ جراح من أراضيهم، وجلب مستوطنين يهود بدلاً منهم يعتبر انتهاك للالتزامات التي رتبها المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة<sup>18</sup> على القوة المحتلة، في غضون ذلك وفي إطار الرد على اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المصلين والمعتكفين في المسجد الأقصى المبارك وأهالي الشيخ جراح، قامت المقاومة الفلسطينية بمنع الاحتلال مهلة للانسحاب من باحات المسجد الأقصى المبارك قبل أن تستهدفه بالصواريخ، لكن الاحتلال تجاهل التهديد، واستمر باستفزازاته وقام بحماية مسيرة للمستوطنين اليهود الذين حاولوا اقتحام باب العامود للالتحفاظ بما يسمى “عيد توحيد القدس”，لتقرر المقاومة في نهاية الأمر قصف الاراضي المحتلة بالقدس بعدد من الصواريخ لتخرج الأمور عن السيطرة بما بعد ويسن الاحتلال الإسرائيلي عدواناً

الاحتلال يصلون لمطار هيثرو في لندن، ولاينزلون من الطائرة خوفاً من اعتقالهم على أرض المطار.<sup>16</sup>

إذاً القانون الدولي ساحة معركة مفتوحة ولا يجب المساومة عليها، ويجب أن يتم الاستفادة منه كورقة ضغط ضمن استراتيجية تحرر وطني كاملة، فذلك الدخول في مفاوضات لا يجب ان تدفع الفلسطينيين للتنازل عن الدعاوى القانونية بالعكس يجب أن يتم استغلالها كوسيلة ضغط في إطار العملية التفاوضية، لدينا مثال بارز في هذا الشأن وهو حركة طالبان حيث استمرت بقتالها على الأرض من جهة، ودخلت في عملية مفاوضات سياسية من جهة أخرى دون التنازل عن سلاحها على الأرض حتى أرغمت الجانب الأمريكي بالدخول في مفاوضات سلام معها، يجب على الفلسطينيون في هذه المرحلة الحساسة والهامة الاستفادة من ورقة المحكمة الجنائية الدولية، والاحتفاظ بها في حال الدخول في مفاوضات مستقبلية مع دولة الاحتلال فهذا بالتأكيد سيدعم موقفها في التفاوض، ويزيد من فرصها بتحقيق مكاسب على الأرض في إطار نضالها المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي

### **قضية الشيخ جراح والعدوان الأخير على قطاع غزة اختبار جدي لفاعليّة قرار المحكمة الجنائية الدوليّة:**

بعد قيام محكمة اسرائيلية بإخبار آربعة عائلات فلسطينية ضرورة إخلاء منازلهم التي يعيشون فيها منذ عام 1956<sup>17</sup> بحجة عدد امتلاكهم لسنادات ملكية، وادعاء ملكية هذه المنازل من قبل جماعيات استيطانية، فاندلعت موجة واسعة من حملات التضامن المحلية

<sup>16</sup> Israeli officers fear UK arrest, al Jazeera, 05/01/ 2010, accessed on 04/04/2021, at: <https://www.aljazeera.com/news/2010/1/5/israeli-officers-fear-uk-arrest>.

<sup>17</sup> Sheikh Jarrah residents speak out on Israel's forced expulsions, al Jazeera, 11/05/ 2011, accessed on 12/05/2021, at: <https://www.aljazeera.com/news/2021/5/11/sheikh-jarrah-residents-speak-out-on-israels-forced-expulsions>.

<sup>18</sup> المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

- يحظر النقل الجماعي أو الفردي للأشخاص المحبسين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دواعيه.

- لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.



تجمع نشطاء في حي الشيخ جراح بالقدس احتجاجاً على قرار إسرائيل إخلاء بعض منازل الفلسطينيين.

تحرري شامل. من المؤسف القول بأن هناك غياب لاستراتيجية فلسطينية تحريرية بموضع النضال الوطني الفلسطيني والخلاص من الاحتلال، على سبيل المثال تم تقديم هذه الملفات للجناية الدولية بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل سفارته بلاده إلى القدس، وهي تأتي كردة فعل على قرار الرئيس الأمريكي السابق ترامب، وليس خطوة في إطار خطة تحريرية وطنية استراتيجية.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 3236 الصادر عام 1974 أعطت الحق للفلسطينيين باستخدام كافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح لاستعادة حقوقه من الاحتلال، لذلك الفلسطينيون مطالبون على كافة الأصعدة والمستويات بالمحافظة على نضالهم المشروع الذي أقرته القرارات الدولية، والاستفادة من أي قرار يدين إسرائيل كورقة ضغط وعدم المساومة عليه والانجرار وراء الوعود الإسرائيلية والضغوط الخارجية لسحب التحقيق كما حصل مع تقرير غولدستون.

مفتواحاً على قطاع غزة واستهدف من خلاله المدنيين والمباني السكنية والمكاتب الإعلامية وحتى المدارس ودور الإيواء، خلف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والذي ما زال مستمراً المئات من الضحايا المدنيين (الشهداء) بما فيهم الأطفال والنساء، وترك دماراً كبيراً في المباني والابراج السكنية والبنية التحتية، لابد أن المحكمة الجنائية الدولية تراقب الوضع في القدس وغزة بدقة حيث سيكون ذلك أول اختبار حقيقي للمحكمة في ظل مواكبة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بعد اقرارها بولايتها القضائية على الأرض المحتلة.

### كيف يمكن أن يستفيد الفلسطينيون من هذا القرار، ودور المجتمع الدولي في دعم التحقيق:

لكي يستطيع الفلسطينيون الاستفادة من هذا القرار في خدمة قضيتهم ونضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي يجب أن يتم توظيفه ضمن استراتيجية واضحة ومسار

<sup>19</sup> See paragraph 128 at [https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoIOP/T/A\\_HRC\\_40\\_74.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoIOP/T/A_HRC_40_74.pdf).

من القيادة الفلسطينية أن تعيد النظر بسياساتها النضالية والتحريرية، وأن تستفيد من القرارات الدولية بالشكل الصحيح في إطار نضالها المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

على الرغم من أهمية عمل المحكمة الجنائية الدولية في إطار ملاحقة إسرائيل والعمل على مقاضاتها عن الجرائم التي ارتكبها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء عقود من السياسة الإسرائيلية في الإفلات من العقاب، إلا أنها ليست كافية في حد ذاتها ويجب متابعتها جنباً إلى جنب مع طرق المساءلة القانونية الأخرى.

يجب أن لا يترك الفلسطينيون يخوضون هذه المعركة القانونية لوحدهم ويتربّ على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية وقانونية تكميلية في إطار دعم مسار تحقيق محكمة الجنائيات الدولية في الجرائم الإسرائيلية، حيث شددت لجنة التحقيق في الجنائية الدولية عام 2018 على أن الدول الأطراف في نظام روما الأساسي واتفاقية جنيف الرابعة واجب ممارسة الولاية القضائية الجنائية<sup>19</sup>، ومحكمة الجناة المشتبه في ارتكابهم جرائم في فلسطين في محاكمتهم المحلية أو تسليمهم لمحكمة الجنائيات الدولية ليتم مقاضاتهم.

يجب أن يقوم الفلسطينيين بإرسال آلاف الوثائق التي توثق الجرائم غير المذكورة قضية الجدار العازل واعتقال الأطفال وسرقة المصادر الطبيعية، والاعتقال الإداري في إطار عملية واسعة ومنتظمة ومستمرة تهدف لتحقيق أكبر قدر ممكن من الضغط على إسرائيل ومحاصرتها دولياً، من المهم جداً أيضاً التذكير بأن اللجوء لوسيلة نضالية تحررية معينة لا تعني أن الخلاص من الاحتلال سيأتي مباشرة بل هي معركة طويلة وشاقة، إسرائيل ستمنع المحققين من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وستهدد الشهود الذين سيشهدون ضدها وستلجم لاستصدار قرارات في محاكمها الداخلية تدين من يتعامل مع المحكمة الجنائية الدولية، ولكن في مقابل كل هذا هناك أفق كبير للفلسطينيين للستمرار بهذا الطريق والضغط على القيادات الغربية التي ستحاول التأثير على مجريات الأحداث حيث ستقع هذه الدول في إtrag كبير، وستظهر بأنها تناقض مبادئها التي تقوم عليها في قضايا حقوق الإنسان والعدالة فيما إذا رفضت تأييد قرار المحكمة بالتحقيق في الجرائم الإسرائيلية، حيث يعتبر هذا القرار امتحاناً للدول الراعية لحقوق الإنسان والديمقراطية، عندما يستمر هذا الضغط ضمن مشروع تحرري متكملاً ضمن عملية واسعة سيؤتي بثماره مستقبلاً وهذا يتطلب

## بخصوص الكاتب

### محمد يوسف

محامي وباحث قانوني، اجازة في الحقوق، جامعة دمشق، ماجستير في القانون الدولي شهيد بهشتى - طهران، لديه عدد من مقالات الرأي والتحليل في معهد الفكر الاستراتيجي في أنقرة (SDE) متخصص بالمسائل القانونية المرتبطة بالشأن الفلسطيني والشرق الأوسط، صدر له مؤخراً كتاب الاستيطان الإسرائيلي في الاراضي المحتلة من وجهة نظر القانون الدولي - أكاديمية دراسات اللاجئين، لديه أيضاً العديد من مقالات الرأي والمقالات القانونية بلغات مختلفة.



### حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام © 2021

حقوق طبع محتوى هذا النشور هي حصرياً لأورسام ORSAM. باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا النشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM، الآراء الواردة في هذا النشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا النشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام ORSAM.

مركز دراسات الشرق الأوسط **Center for Middle Eastern Studies**

العنوان: أنقرة/جنقايا/محله "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف: +90 850 888 15 20

فاكس: +90 (312) 439 39 48

مصدر الصور النشورة: **Anadolu Agency**